عارض التقديم والتأخير في ديوان اختبار العارف ونهل الغارف للشيخ محمد سلمان نوح الكعبي (حمادي نوح) ت: 1325هـ

الباحثة: حوراء علي حسين

أ. د فلاح رسول الحسيني

جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

ملخص البحث:

إن لعارض بناء الجملة دورًا مبرّزًا في إعادة توزيع أركان الجملة و متمماتها للدلالة على المعنى المراد من قبل المتكلم ، ولكونها ترتبط بالرتبة النحوية التي تمثل أهمية كبيرة على مستويي اللفظ والمعنى فقد جاءت هذه الدراسة لترصد مواطن التقديم والتأخير ودلالاتها المتولدة في (ديوان اختبار العارف ونهل الغارف للشيخ الكعبي)الذي كان طويل الباع في سائر فنون الشعر ولاسيما في العرفان والمدائح و المراثي وله النظم الوافر في الأئمة (عليهم السلام). اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى و الجانب التطبيقي لوصف عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية والفعلية مع الإشارة إلى الدلالات التي تلحظ من هذا العارض، وقد كان أكثرها ورودًا العناية والاهتمام من قبل الشاعر بالمتقدم والتعظيم والتشويق لذكر المتأخر، وقد سمحت له المرونة التي تتماز بها اللغة العربية في تقديم أحد أركان الجملة على الآخر من أجل التوصل إلى هذه الدلالات وإيصالها إلى المتلقي.

المقدمة:

مفهوم العارض لغة واصطلاحًا:

العارض لغة: جاء في تهذيب اللغة العارض هو: ((كل مانع منعك من شغلٍ وغيره من الأمراض فهو عارض، وقد عرَضَ عارضٌ أي: حال حائل، ومنع مانع، ومنه قيل لا تعرض لفلان أي: لا تعترض له، فتمنعه باعتراضك أن يقصد مراده، ويذهب مذهبه ويقال: سلكت طريقَ كذا، فعرض لي في الطريق عارض أي: جبل شامخ قطع عليّ مذهبي))[1].

اصطلاحًا: ورد مصطلح العارض عند القدماء مرادفًا لمصطلح العدول أو الاستغناء قال سيبويه: ((هذا باب ما يكون في اللفظ من الاعراض: اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن

يستعمل حتى يصير ساقطًا))[2]، فهو ((ما يعرض في الكلام على غير قياسه))[3]، وقد وصف الجرجاني الجملة التي يطرأ عليها العارض بقوله:

((فإذا رأيتها قد راقتك وكثرت عنك، ووجدت لها اهتزازًا في نفسك، فعد فانظر في السبب، واستقص في النظر فإنّك تعلم ضرورة أن ليس إلّا أن قدم وأحر، وعرف ونكر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرر، وتوخى على الجملة وجهًا من الوجوه التي يقتضيها علم النحو، فأصاب في ذلك كله، ثم لطف موضع صوابه وأتى مأتى يوجب الفضيلة))[4]

مفهوم التقديم والتأخير:

يعد سيبويه من النحاة الأوائل الذين أشاروا إلى التقديم والتأخير في كتابه وذلك في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين إذ قال: ((فإن قدّمت المفعول و أخّرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك: (ضرب زيداً عبدُ اللهِ) لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً وهو عربيٌ جيد))[5]. وعقد ابن جني باباً في كتابه سمّاهُ (باب في شجاعة العربية) رصد فيه أهم مظاهر الشجاعة ومنها التقديم والتأخير[6] ، كما عقد باباً آخر سمّاه (باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض)، إذ تحدّث فيه عن تقديم المفعول على الفاعل وعدّه قسماً قائماً بذاته؛ لأنه مطّردٌ على الفاعل[7]، وقد وصف عبد القاهر الجرجاني التقديم والتأخير بأنّه : ((بابٌ كثير الفوائد، جم المحاسن، واسعُ التصرف، بعيدُ الغايةِ، لا يزال يفتّرُ لك عن بديعةٍ، ويقضي بك إلى لطيفةٍ، ولا تزالُ ترى شعراً يروقك مسمعهُ، ويلطفُ لديك موقعهُ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقكَ ولطُفَ عندك أن قُدِّم فيه شيءٌ وحُولَ اللفظ عن مكانٍ إلى مكان))[8].

وقال فيه الزركشي(794هـ): ((هو أحد أساليب البلاغة فإنّهم أتوا به دلالةً على تمكنهم في الفصاحةِ، وتمكنهم في الكلام، وانقياده لهم ولهُ في القلوب أحسن موقعٍ وأعذب مذاقٍ))[9].

أمّا عند المحدثين فهو: ((تغير لبنية التراكيب الأساسية، أو هو عدول عن الأصل يكسبها حرية ورِقّةٌ، لكن هذه الحرية غير مطلقة))[10] أو هو ((جعل اللفظ في رتبة قبل رتبته الأصلية أو بعدها لعارض اختصاص أو أهمية أو ضرورة))[11].

أنواع التقديم والتأخير:

جعل الجرجاني التقديم والتأخير على وجهين[12]:

الأول: تقديم ماحقّه التأخير، فعلى هذا الوجه لا يكون التقديم مُخرجاً الشيء عن بابه، ولا مُحوِراً لهُ عن أصلهِ، كخبر المبتدأ إذا قدّمتهُ على المبتدأ، والمفعول إذا قدّمتهُ على الفاعل كقولك: منطلقٌ زيدٌ، ضربَ عمراً زيدٌ، فـ (منطلقٌ، وعمراً) لم يخرجا عمّا كانا عليه قبل التقديم – أي بقي (منطلقٌ) خبراً ومرفوعاً، و(عمراً) مفعولا به ومنصوباً – ومنه قوله تعالى ((إنّما يَخْشى اللهَ من عبادِهِ العلماءُ))[13] وهذا الضرب من التقديم هو مادة بحثنا إن شاء الله تعالى.

الثاني: تقديم لا على نية التأخير، فهنا يخرج المقدّم من حكم إلى حكم آخر ويجعل لهُ باباً غير بابه، وإعراباً غير الذي كان عليه، وذلك كتقديم الخبر المعرفة على المبتدأ المعرفة، نحو: (زيدٌ المنطلقُ)، فإذا ما وقع التقديم نقول: (المنطلقُ زيدٌ) ففي هذه الحالة خرج المقدّم (المنطلقُ) عن بابه الذي كان عليه في الجملة الأولى، وتحوَّل من خبرٍ إلى مبتدأ، وصار زيدٌ خبراً بعد أن كان في الجملة الأولى مبتدأ . وفي قولِكَ (ضربتُ زيداً، زيدٌ ضربتهُ) لم تقدم زيداً على أن يكون مفعولاً به منصوباً كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميرهِ وتجعلهُ ـ أي الفعل والضمير ـ في موضع الخبر لهُ.

وحدَّد الجرجاني الأصل في التقديم بما أطلقَ عليهِ (العناية و الاهتمام)، فالمُقدم هو ما كان موضع العناية والاهتمام به أشد من المتأخر[14]. وقد عنيت الدراسة الحديثة برتبة المكونات في داخل الجملة وأهميتها، وأنّ الذي يُحدد هذا الترتيب كما أشار الدكتور أحمد المتوكل هو سُلَّميَّة إسناد الرتبة (الوظائف التداولية والوظائف التركيبية)[15].

فالترتيب داخل الجملة في النظام اللغوي ضرورة حتمية لأداء المعنى، فلا يعطي أي تركيب لغوي أداء المقصود من التعبير عن الأفكار الذهنية أو العلاقات الاجتماعية بدون التزامٍ دقيقٍ يشمل كل صيغ التركيب ومفرداته[16]، والترتيب على نوعين[17]:

الأول: ترتيب داخليّ يشمل الأصوات في الصيغ والمفردات لتعبر عن الدلالات المقصودة تعبيراً دقيقاً.

الثاني: ترتيب بين الصيغ والمفردات ذاتها بنظام وتناسق لتعبر عن المعنى المقصود.

والذي يعنينا في هذه الدراسة هو الترتيب الثاني ـ ترتيب الصيغ والمفردات في نظام الجملة ـ . وهذا الترتيب يظهر في التراكيب اللغوية متأثراً بمؤثراتٍ ثلاثة[18]:

1- التأثر في المضمون: فكل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفاً فحكمه التصدر، كحروف النفي والاستفهام، والتحضيض، وإنّ وأخواتها وغير ذلك.

2- التأثر في العمل : إذ يكون الأصل أن يقدم العامل على المعمول، وأن يكون المعمول تابعاً للعامل.

3- الترابط بين الصيغ: أي: أن ترتبط الصيغ بصيغٍ ملازمةٍ لها؛ لأنّها كالجزء منها، فالصفة لا تتقدم على الموصوف، والصلة لا تتقدم على الاسم الموصول والمجرور لا يتقدم على حرف الجر.

والقول في التقديم والتأخير في هذه الصيغ لا يكون إلّا بالنظر إلى البنية الأساسية التي يحددها النظام اللغوي لترتيب عناصر بناء الجملة؛ لأنّ بناءها قد يلزم باتباع الرتبة المقررة في مواضع والحرية في عدم الالتزام في مواضع أُخر، وما يحدده هو الترابط ومقتضيات السياق، ولا يمكن القول أنّ هذه الكلمة مقدمة من تأخير أو مؤخرة من تقديم إلّا إذا كان النظام المعروف لها هو غير الذي نراه[19].

أغراض التقديم والتأخير

للتقديم والتأخير أغراضٌ كثيرة ومتعددة في نسق الكلام العربي، مرتبطة بالسياق والمعنى، وهي أغراض كثيرة سنقتصرُ على الرئيسة منها:

1- الاهتمام بالمتقدم: وفي ذلك يقول سيبويه عن العرب أنّهم ((يقدمون الذي بيانه أهم وهم ببيانه أعنى))[20].

2- التقديم للاختصاص: وكثيراً ما يكون في تقديم المفعول به على فعله، ومنه قوله تعالى: ((إيّاك نعبُدُ وإيّاكَ نستعين))[21]، فقدّم المفعول به (إيّاك) على فعل العبادة والاستعانة؛ لأنّهما مختصان بالله تعالى وليس بأحدٍ سواه[22].

3- التقديم لزيادة المعنى: كقوله تعالى: ((واقتربَ الوعدُ الحقُّ فإذا هي شاخصةٌ أبصارُ الذينَ كفروا))[23]، ولم يقُل (فإذا أبصارُ الذين كفروا شاخصةٌ)، قال العلوي: ((ذلك لأمرين أولاً: فلِأنّهُ إنّما قدّم الضمير في قوله(هي) ليدلّ به على أنّهم مختصون بالشخوص دون غيرهم من سائر أهل المحشر، أما ثانياً: فلأنّه إذا قدّم الخبر أفاد أنّ الأبصار مختصةٌ بالشخوص من بين سائر صفاتها، من كونها حائرة أو مطموسة أو مزورة إلى غير ذلك من صفات العذاب، ولو قال : (واقترب الوعد الحق فشخصت أبصارهم) لم يُعطِ من هذه الأسرار معنىً واحداً))[24].

4- التشويق إلى ذكر المسند إليه: كقوله تعالى ((للذين استجابوا لربِّهم الحسنى))[25]

فتقديم المسند (للذين استجابوا) على المسند إليه (الحسنى) لغرض التشويق إلى المتأخر فيستقرُ في النفس ويتمكن فيها[26].

المبحث الأول : عارض التقديم والتأخير في الجملة الإسمية

أولاً : عارض تقديم الخبر على المبتدأ:

الأصل عند النحاة تقديم المبتدأ؛ لأنّهُ محكومٌ عليه فحقهُ التقديم ليتحقق تعلقه، ويكون الخبر حقهُ التأخير؛ لأنّهُ محكومٌ به[27]. فالأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمهُ إذا أمن اللبس[28].

وقد اختلف النحاة في جواز تقديم الخبر على المبتدأ، فرأي الكوفيين أنّهُ لا يجوز تقديمه سواء أكان مفرداً أم جملة، وحجتهم أنّهُ يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهرهِ، ولا خلاف في أنّ ضمير الاسم تكون بعد ظاهرهِ، ورأي البصريين أنّهُ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأنّ الخبر وإن كان مقدماً في اللفظ إلّا أنّهُ متأخرٌ في الرتبة[29].

والأرجح هو ما ذهب إليه البصريون في جواز تقديم الخبر على المبتدأ سواء أكان مفرداً أم جملة؛ لورود ذلك في كلام العرب وأشعارهم فجوّز ذلك كثرة الاستعمال[30].

ومما يتعلق بتقديم الخبر مسألة تقديم المسند الوصف إذا تطابق مع الاسم المرفوع الذي يليه في الافراد نحو: (أقائمٌ زيدٌ ؟) أو التثنية نحو: (أقائمان الزيدانِ ؟) أو الجمع نحو: (أقائمونَ الزيدونَ ؟)، فعلى رأي الكوفيين لا يجوز تقديم الوصف باعتباره خبراً، بل يكون الوصف مبتدأ مرفوعاً وما بعدهُ فاعلاً له سدَّ مسد الخبر[31].

أما عند البصريين فلهُ وجهان[32]:

الأول : أنّ الوصف مبتدأ مرفوع، و الاسم بعده فاعلاً له سدّ مسد الخبر- وهو مطابق لرأي الكوفيين - .

الثاني: أن يكون الوصف خبراً مقدماً، وما بعدهُ مبتدأ مرفوع.

والوجه الثاني هو الأرجح، فقد أصّل له الخليل بن أحمد الفراهيدي(170هـ)، ونقل ذلك سيبويه(180هـ) في كتابه، قال: ((وزعم الخليل - رحمه الله - أنّهُ يستقبح أن يقول قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول : ضربَ زيدًا عمرٌو، على ضربٍ مرتفع . وكان الحد أن يكون مقدّماً ويكون زيدٌ مؤخراً .وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّماً . وهذا عربيٌ جيد وذلك قولك تميميٌ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك، ورجلٌ عبد الله . وحزٌّ صُفّتك. فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله (يقومُ زيدٌ) و(قام زيدٌ) قَبُح؛ لأنّهُ اسمٌ))[33].

ومعنى قوله (قائمٌ زيدٌ) قبيحٌ أي : إن أردتَ أن تجعل (قائم) هو المبتدأ و(زيدٌ) خبره، أو فاعله، أما إذا جعلت (قائمٌ) خبراً مقدما والنيّةُ فيه التأخير، فليس بقبيح[34].

وقد حصر ابن مالك(672هـ) حالات جواز تقديم الخبر على المبتدأ في قوله: ((ويجوز تقديمه - تقديم الخبر- إن لم يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ، أو يقترن بالفاء، أو بإلّا لفظاً أو معنىً في الاختيار، أو يكن لمقرون بلام الابتداء، أو لضمير الشأن أو شبهه، أو لأداة استفهام، أو شرط، أو مضاف إلى أحدهما))[35].

فقد جاز تقديم الخبر لشبهه بالفعل في كونه مسنداً، والمبتدأ أشبه الفاعل في كونه مسنداً إليه[36].

مواضع تقديم الخبر على المبتدأ في ديوان اختبار العارف:

أ- تقديم المبتدأ الواقع (شبه جملة من الجار والمجرور)

ومنه قوله في مولد النبي محمد (صلى الله عليه و اله):

في سَنـــا الآيات إنْ آمَنَ قومٌ فَلَهُم بهجةُ رضوانَ جزاءا[37]

فقد قدّمَ الشاعر الخبر شبه الجملة من الجار والمجرور (لهم) على المبتدأ النكرة (بهجةُ)، فكان هذا التقديم مسوغاً للابتداء بالنكرة التي تخصصت أيضاً بالإضافة لما بعدها، وقد اقترن الخبر المقدم بالفاء؛ لأنّ الجملة الاسمية واقعة في جواب الشرط ولا بدّ من اقترانها بالفاء، فعندما تقدّم الخبر اقترن بها بدلاً من المبتدأ .

ويبدو أن الشاعر أراد بهذا التقديم التشويق إلى الجزاء الذي سيناله القوم الذين آمنوا بالنبي محمد (صلى الله عليه واله وسلّم)، ومن أجل تحقيق هذا الغرض فقد خالف الشاعر قانون الرتبة الذي يقضي بتقديم المبتدأ على الخبر وهذا يُعدُّ عارضاً في التركيب اللغوي. وقد اقتبس المعنى من قوله تعالى : ((وأمّا مَن آمَنَ وعمِلَ صالحاً فَلَهُ جزاءً الحُسنى))[38]

ومن الشواهد الأُخر لتقديم الخبر قوله:

للهِ فضلُكَ ما أمَّتْهُ مُحصيَةٌ إلّا كرُمْتَ عن التعدادِ والحصرِ[39]

فقد قدم الشاعر الخبر شبه الجملة (لله) على المبتدأ (فضلُكَ) فالأصل التركيبي (فضلك لله)، لكن الشاعر أراد بهذا التقديم التشريف والتكريم فالمقدم هو اسم الجلالة، ويفيد دلالة التخصيص أيضًا بأنّ كلّ ما قدّمه ممدوحه من علمٍ لا يعد ولا يحصى إنما أراد به مرضاة الله؛ فكل هذا الفضل الذي قدمه هو لله تعالى وحده لا لطلب مرضاة أحد آخر.

وقوله :

لَكُمْ أكْنافُ زمزَمَ و المُصَلَّى تُشيَّدُ و الأباطحُ والحجونُ[40]

فقد قدّم الخبر من الجار والمجرور (لكم) على المبتدأ (أكنافُ زمزمَ) وتوابعهُ (الأباطح) ـ الوادي المسيل الواسع[41]ـ، و(الحجون) ـ جبل بمكة[42]ـ فقد أراد بـ (لكم) ممدوحيه وهم (السيد محمد وخاله بحر العلوم)[43]؛ فالتقديم جاء لتخصيص المسند بالمسند إليه، وكذلك تحقق في هذا التقديم أمن اللبس، فلو تأخر الخبر لكان موقعهُ بعد آخر تابع للمسند إليه فيصعب تعين الخبر لالتباسه بتوابع المسند إليه، فالشاعر هنا أراد أمن اللبس، وتخصيص كل الأماكن التي ذكرها لممدوحَيهِ ، وكل هذا يكون بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ .

ب ـ تقديم الخبر الواقع (شبه جملة من الظرف وما أضيف إليه) ومنه قوله:

ولَـدَى قـائِـمِ الشَـريعَـةِ سَـيْـفي في اللِّـقـا يرشَحُ الدّما والحِمـامـا[44]

فقد قدم الشاعر الخبر شبه الجملة الظرفية (لدى قائم الشريعة) على المبتدأ (سيفي)، و(لدى) بمعنى عند و((الذي يفصل بينها وبين عند أنّكَ تقول عندي كذا لِما كان في ملكٍ حضَرَكَ أو غاب عنكَ، ولديّ كذا لِما تجاوزَ حضرتك ... وحكمها أن يُجر بها على الإضافةِ))[45].

والذي يبدو من تقديم الخبر شبه الجملة الظرفية على المبتدأ، أنّ الشاعر أراد التشويق لمعرفة ما عند قائم الشريعة ثم يذكر المبتدأ ليتمكن في ذهن السامع.

عارض تقديم الخبر في باب النواسخ

1ـ الأفعال الناسخة (تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها)

كان وأخواتها من نواسخ الابتداء عند البصريين، ترفع المبتدأ لشبهه بالفاعل ويسمى اسمها وتنصب الخبر لشبهه بالمفعول به ويسمى خبرها، وعند الكوفيين تُغير حكم الخبر فقط، أمّا المبتدأ فإنّها لا تعمل فيه شيئاً فهو باقٍ على رفعهِ[46].

وهذه الأفعال لا تدخل على الجمل الاسمية كافة، بل على الجمل الاسمية التي استوفت الشروط في ركنيها (المبتدأ والخبر)، فيشترط في المبتدأ[47]:

ـ ألّا يكون مما يلزم الصدارة كأسماء الاستفهام، أسماء الشرط، كم الخبرية، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء عدا ضمير الشأن فيجوز دخولها عليه.

ـ ألّا يكون ملازماً لعدم التصرف أي: ملازماً للوقوع في موقع واحد من الاعراب نحو: طوبى فهي ملازمة لوقعها مبتدأ.

ـ ألّا يكون واجب الحذف، كالضمير المخبر عنه بنعتٍ مقطوعٍ لمجرد المدح.

ـ ألّا يكون مما يلزم الابتداء بنفسه.

ـ ألّا يكون مما يلزم الابتداء بواسطة كالاسم الواقع بعد (لولا) و(إذا الفجائية)،فهما لا يدخلان إلّا على المبتدأ .

ويشترط في الخبر ألّا يكون جملةً طلبيةً كـ (الأمر والنهي)، أو جملةً إنشائيةً[48].

والأصل في رتبة الأفعال الناسخة أن تأتي متصدرة ثم يليها اسمها فخبرها، وتقدم خبرها على اسمها فهو موضع خلاف، ويمكن تصنيف آراء النحويين في ذلك على ثلاثة أقسام[49]:

ـ وجوب تقديم الخبر، إذا كان من الأسماء التي لها الصدارة منها: (كيف)؛ لأنها اسم استفهام، وإذا كان في الاسم ضمير يعود على بعض الخبر، أو يكون الخبر مقصوراً على الاسم.

ـ منع التقديم، إذ كان الخبر محصوراً.

ـ جواز تقديم الخبر، وذلك في عدا مواضع تقديمه وجوباً .

وفي تقديم خبر كان وأخواتها قال ابن جني: ((وممّا يصحّ ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ نحو: قائمٌ أخوكَ، وفي الدار صاحبُك، وكذلك خبر كان وأخواتها على اسمها وعليها أنفسها وكذلك خبر ليس نحو: زيداً ليس أخوكَ، ومنطلقين ليس أخواك))[50].

وذكر ابن يعيش سبب تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها بأنّ الخبر في حكم المفعول به، وفي منع تقديم اسمها عليها؛ لأنّ الاسم في حكم الفاعل بقوله: ((لما كان المرفوع فيها كالفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، لم يجز تقديم أسماء هذه الأفعال عليها. ولمّا كان المفعول يجوز تقديمه على الفاعل، وعلى الفعل نفسه، جاز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها، وعليها أنفسها ما لم يمنع من ذلك مانعٌ))[51].

إذن الترتيب الطبيعي للجملة وهو الغالب استعماله مع الأفعال الناسخة هو: كان أو إحدى أخواتها ثم يليها اسمها ثم خبرها، وعندما يتقدم خبرها على اسمها فإنّه يُعدّ عارضاً؛ لأنّه خلاف الأصل، وفي ديوان اختبار العارف شواهد كثيرة على تقديم خبر الأفعال الناسخة على اسمها وأكثر ما وجدته هو تقديم خبر ليس، ومن ذلك قوله:

قُتِلَتْ مُمَنّعةً، وأنصارُ الهُدى ترنو، وليس لِحقّها من ناصرِ[52]

فقد قدم خبر ليس (لحقها) على اسمها (ناصر) المجرور لفظاً بـ(من الزائدة) للتأكيد، المرفوع محلاً. وجاء هذا التقديم؛ لاهتمام الشاعر بالخبر وهو اهتمامه بذكر حق السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) المغصوب منها ولا يوجد ناصر لها ممن يسمون أنفسهم أنصار الرسول (صلى الله عليه واله)، فقد كانوا ينظرون وليس لحقها من ناصر.

ومن الشواهد الاخرى قوله:

بِـهِ يَـتَـجَـلَّى دينُ آلِ مُـحـمدٍ فَلَيسَ لَـهُ في الخافقينِ ضَريبُ[53]

وقوله:

فَـوجْهُـكَ والمَسَرَّةُ قـارَنَـتْهُ بِـهِـنَّ الـيَـوْمَ لَـيــسَ لَـهُ نَظيـرُ[54]

فقد قدم الشاعر خبر ليس شبه الجملة من الجار والمجرور (لهُ) في البيتين على اسمها (ضريبُ و نظيرُ)، وهذا التقديم له دلالات متعددة، وهو لاهتمام الشاعر بالخبر، ففي تقديمه يدلّ على أنّ الخبر أكثر أهمية عنده من الاسم، وأراد أيضًا توكيد نفي أن يكون لممدوحيه شبيه أو نظير.

2ـ تقديم خبر الحروف الناسخة على اسمها:

الحروف الناسخة للجملة الاسمية هي: (إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ، لعلّ، ليت)، كلها حروف تنسخ المبتدأ والخبر، أي: تجدّد لهما حكماً غير الذي كان لهما قبل دخولها، فتنصب المبتدأ ويصير اسمها، وترفع الخبر ويصير خبرها، واسمها مشبه بالمفعول، وخبرها مشبه بالفاعل نحو: إنّ زيداً قائمٌ[55]. ولعل العلة التي جعلتها عاملة هي شبهها بالأفعال، وذلك من وجوهٍ منها: اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء، وأنّها على لفظ الأفعال؛ لأنّها أكثر من حرفين، وأنّها مبنيةٌ على الفتح كالفعل الماضي، وأنّها يتصلُ بها المضمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل[56].

وهذه الحروف تنصب المبتدأ بلا خلافٍ، وترفع الخبر عند جمهور النحويين ولم تعمل في الخبر عند الكوفيين، فهو عندهم مرفوعٌ على حاله، ودحض ابن يعيش ما ذهب إليه الكوفيون؛ وذلك بأنّ الخبر يرتفع بالمبتدأ والابتداء معاً فلمّا زال العامل بطُلَ أن يكون معمولاً فيه[57].

أمّا رتبة خبر إنّ وأخواتها فهي التأخير عن الحرف الناسخ واسمه، وقد منع النحويون تقدم خبرها على اسمها؛ لأنها فروعٌ عن الأفعال في العمل ، وهي غير متصرفة إلّا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ وذلك لأنّهم توسعوا في الظروف وخصّوها بالتقديم على الاسم لكثرة الاستعمال[58].

ومن مواضع تقديم خبر إنّ وأخواتها الواردة في ديوان اختبار العارف قوله:

إنَّ للشمسِ في شروقِكَ ذَنْبـاً جيدُها من عُـرَى مَخـازيهِ خالي[59]

فقد قدّم الشاعر خبر إنّ شبه الجملة من الجار والمجرور(للشمسِ) على اسمها (ذَنباً)؛ لأنه أراد توجيه اللوم والتقريع للشمس وجعلها مذنبةً، فهي كما يرى الشاعر أعطت شروقها لهلال شهر محرم وجعلته يشرق بدلاً عنها ليحصل فيه كل تلك الأهوال التي حدثت، ويقصد بذلك فاجعة الطف.

وقوله:

وَلكِـنَّ للشَّمسِ المُنيرةِ مِنَّـةً عليها كَمالُ البَـدرِ كـانَ أمينـا [60]

فقد قدّم الشاعر خبر لكنّ شبه الجملة من الجار والمجرور(للشمسِ) على اسمها (منةً)؛ للاهتمام بالخبر بأنّ للشمس فضلاً في إشراق وجه ممدوحه في هذه القصيدة . والذي سمح له بالتقديم أن الخبر شبه جملة وهو الشرط الذي وضعه النحاة لتقديم خبر الحروف الناسخة على اسمها.

إنّ الأصل في تركيب الجملة الاسمية الأصلية أو المنسوخة، أن يأتي الاسم ثم يليه الخبر، وأن الخروج عن هذا الأصل يُعدّ عارضاً يطرأ على التركيب، والملاحظ أنّ الشاعر قدّم وأخّر ورتب ألفاظه بحسب الدلالات التي أراد أن يوصلها للمتلقي حتى لو خالف بذلك الترتيب الأصلي لتركيب الجملة، فهو يعمد إلى الحرية بُغية الوصول إلى مبتغاه، وسمحت له المرونة التي تتمتع بها اللغة العربية في ذلك.

المبحث الثاني: عارض التقديم والتأخير في الجملة الفعلية

1- عارض تقديم المفعول به على الفعل:

المفعول به هو: اسمٌ وقع عليه فعل الفاعل، وحكمه النصب دائماً نحو: (ضربتُ زيداً)[61]، وموقعه في الجملة أن يأتي بعد الفعل والفاعل اللذينِ هما عمدة في الكلام، فيأتي متأخراً بالنسبة لهما؛ لأنّه فضلةٌ لا يتوقف انعقاد الكلام عليه[62].

ينصب المفعول به بالفعل سواء أتقدّم أم تأخر، قال سيبويه: ((إن قدّمتَ فهو عربيٌّ جيد، وذلك قولك: زيداً ضربتَ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في ضربَ زيدٌ عمراً، وضربَ عمراً زيدٌ))(63).

فالأصل في المفعول به التأخر عن الفعل، وقد يتقدم على خلاف الأصل وجوباً أو جوازاً، فيتقدم وجوباً ((وذلك في صورٍ أحدها إذا تضمّن شرطاً نحو: من تُكرم أكرمه وأيهم تضرب أضربه، ثانيهما إذا تضمّن استفهاماً نحو: مَن رأيتَ وأيّهم لقيتَ ومتى أقمتَ سواء كان في ابتداء الاستفهام أم قصد به الاثبات))(64).

وقد يقدّم المفعول به جوازاً وذلك((إذا كان الفعل متصرفاً فجائز وأعني بمتصرف أن يُقال منهُ فعَلَ يفعَلُ ضربَ يضربُ فهو ضارب وذلك اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل حكمه حكم الفعل))(65). ومنه قوله تعالى((فَفرِيقاً كذَّبتُم وفَريقاً تَقْتلونَ))(66) ففريقاً مفعول به للفعل الذي بعده (كذبتم) ويجوز في غير القرآن تأخيره عن الفعل(67).

والغرض من تقديم المفعول به على الفعل هو للإختصاص، قال ابن الأثير في الفرق بين زيداً ضربتُ، وضربتُ زيداً: ((فأنّ في قولك: زيداً ضربتُ تخصيصاً له بالضرب دون غيره، وذلك خلاف قولك(ضربتُ زيداً)؛ لأنّك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في ايقاعه على أي مفعولٍ شئت، بأن تقول: خالداً أو بكراً، أو غيرهما وإذا أخّرته لزم الاختصاص للمفعول))(68). وقد يكون التقديم لردّ الخطأ في التعيين، قال القزويني: ((وأما تقديم مفعوله ونحوه فلردّ الخطأ في التعيين كقولك: (زيداً عرفتُ) لمن اعتقد أنّك عرفتَ إنساناً وأنّهُ غيرُ زيدٍ وأصاب في الأول دون الثاني، وتقول لتأكيده وتقريره زيداً عرفتُ لاغيره))(69).

ومن مواضع تقديم المفعول به على الفعل في ديوان اختبار العارف قوله:

نَضَتِ المَشيئةُ أنْصُلاً؛ فَهَوَتْ فيها رِجالٌ رَبَّهُم جَحدوا(70)

فقد قدم الشاعر المفعول به (ربَّهم) على الفعل (جحدَ)؛ للاهتمام بالمتقدم، فالشاعر يتكلم عن أشخاص مغرورين معاندين حتى ربَّهم جحدوه، فقد كانوا يظنون أن الموت بعيد عنهم، و مع ذلك فقد أتاهم الموت.

وقوله:

أبا حسنٍ وطلعتُكَ ازدهـتْنـا بأنَّ الشمسَ نورَكَ تستعيرُ[71]

فقد قدم المفعول به (نورَكَ) على الفعل (تستعيرُ)، فالأصل (بأنّ الشمسَ تستعيرُ نورَكَ)، فالشاعر بتقديمه للمفعول به أراد التوكيد وأيضاَ المبالغة في وصف (الحاج محمد صالح) بأنّ نور الشمس مستعارٌ من نوره.

ومع حصول التقديم إلّا أنّ الفعل بقي عاملاً بالمفعول به فنصبه، وهذا النوع يصفه البلاغيون بأنّ اعلام الشيء بغتةً ليس كإعلامه بعد التنبيه عليه والتقدمة له؛ لأنّ ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام[72] ، ويحسن ذلك ويكثر في المدح؛ لأنّ من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك في الممدوح ويبعده عن الشبهة[73]

وبتقديم المفعول به على فعله فقد خالف الشاعر الترتيب الأصلي للجملة الفعلية من أجل تحقيق الدلالات التي يريدها، و يعد ذلك عارضاً في تركيب بناء الجملة.

2- عارض تقديم المفعول به على الفاعل :

الأصل في تركيب الجملة أن يأتي الفاعل بعد الفعل ثم يليه المفعول به، فالرتبة الأصلية للفاعل التقديم على المفعول به؛ ليكون بجوار فعله الذي أوجده، ولأنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد في بعض المواضع وذلك في حالة اتصال الفعل بضمائر الرفع[74].

وقد يتقدم المفعول به على الفاعل إذا لم يمنع مانع، وهو شائع وكثير في القرآن الكريم، ويرى ابن جني أن الأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن الكريم وفي الكلام الفصيح شائع غير مستكره، فلما كثر تقديمه على الفاعل وشاع كان الوضع له حتى وإن أُخر فموضعه التقديم[75].

إنّ لتقديم المفعول به على الفاعل عند النحويين ثلاثة أضرب[76]:

الضرب الأول: لا يجوز تقديم المفعول به على الفاعل، وذلك في الحالات الآتية:

ـ إذا كان الفاعل مقصوراً على المفعول به؛ لأن التقديم سيجعله مقصوراً على الفاعل.

ـ إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا والمفعول به ضميرًا متصلًا.

ـ إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا، والمفعول به اسمًا ظاهرًا.

ـ إذا خيف اللبس بين الفاعل والمفعول؛ وذلك إذا انتفت العلامة الإعرابية نحو: (أكرم موسى عيسى) فيكون عيسى مفعول به واجب التأخير؛ لأمن اللبس.

الضرب الثاني: وجوب تقديم المفعول به على الفاعل، وذلك في الحالات الآتية:

ـ إذا كان المفعول به مقصورًا على الفاعل، فيمتنع تأخير المفعول به؛ لئلا ينقلب المعنى ويكون الفاعل مقصورًا على المفعول وهذا فساد في المعنى الذي أراده المتكلم.

ـ إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، كقوله تعالى ((وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ بكلماتٍ...))([77])، ف (ابراهيم) مفعول به مقدم وجوبًا على فاعله (ربَّهُ)؛ لاتصال الفاعل بالضمير الذي يعود على المفعول به، وعلة التقديم كي لا يعود متأخر لفظًا ورتبةً[78].

ـ إذا كان المفعول به ضميرًا متصلًا وكان الفاعل اسمًا ظاهرًا.

الضرب الثالث: جواز تقديم المفعول به على الفاعل وتأخيره عنه، ويكون في غير حالتي الوجوب والامتناع المذكورتين آنفًا.

والغرض من تقديم المفعول به على الفاعل هو للاختصاص، ولأنّ ذكره أهم والعناية به أتم أي: في حالة تقديم المفعول به يكون الاهتمام منصبًّا عليه لا على الفاعل[79]، ومن أغراضه الدلالية التوسع في الكلام شرط أمن اللبس[80].

وقد تقدم المفعول به على الفاعل في (ديوان اختبار العارف)، منه قول الشاعر:

ما بَـيْـنَ مُنْفَطِرَ الحَشا حُرَقًا أودى فَغَـيَّـبَ جسمَهُ الكَمَدُ

وَدفـيـنَةٍ سِـرًّا أَبَـتْ سَحَـرًا مِـنْ أنْ يُـشَيّـعَ نَعْـشَهـا أحَـدُ[81]

فقد قدّم الشاعر المفعول به (جسمَهُ) على الفاعل (الكمدُ) في البيت الأول، والمفعول به (نعشَها) على الفاعل (أحدُ)في البيت الثاني، فالشاعر في هذين البيتين يصفُ ما حدث للنبي محمد(صلى الله عليه واله وسلم) وابنته السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) وكيف غيب الحزن الشديد جسم النبي، وابنته التي دُفنها الامام علي (عليه السلام) سرًا في أن لا يشيع نعشها من لا ترغب، فقد

جاء تقديم المفعول به من الشاعر لاهتمامه بالمفعول به وهو جسم النبي (صلى الله عليه واله) ونعش الزهراء لا مَن قام بالفعل، قال القزويني: ((فأنت تقدم المفعول به على الفاعل إذا كان اهتمامك منصبًا على من وقع عليه فعل الفاعل لا الفاعل نفسه))[82].

ومن الشواهد الاخرى لتقديم المفعول على الفاعل قوله:

بَـقيَّـةِ قُــدوةٍ سَـلَـفَـتْ وفِيــهِ لَـهُـم شَـكَـرَتْ فَضائِـلَـهُ القُـرونُ[83]

فقد قدّم الشاعر المفعول به (فضائلَه) على الفاعل (القرونُ)، وقد يبدو للوهلة الأولى أن التقديم لأجل الوزن والقافية وهو رأي لا غبار عليه، لكننا نرجح أنه مقدم للعناية والاهتمام؛ لأنه في مقام المدح، وللتأكيد على الفضائل لشهرتها وكثرتها. ومهما كان الغرض فإنّ التركيب جاء خلاف الأصل وهذا يعد عارضًا في تركيب الجملة الفعلية، فالارتباط الطبيعي لتركيب الجملة أن يلي الفاعلُ الفعلَ ولا يفصل بينهما فاصل؛ ((لأنّ الفاعل منزلته من الفعل منزلة السبب من النتيجة ثم يأتي بعدها المفعول به وما حُمِل عليه من الفضلات الأُخر))[84].

وقوله:

أرْدَتْ أبا حسنٍ بلوَى أبي حسنِ في كلِّ عامٍ تُعيدُ الصومَ غيرَ هني[85]

فقد قدّم الشاعر المفعول به (أبا حسنٍ) على الفاعل (بلوى أبي حسنِ)؛ لغرض الاهتمام بذكر من رثاهُ في هذه القصيدة وهو أبو الحسن الشربياني الذي توفي في السابع عشر من شهر رمضان، فالشاعر يربط وفاته بمصيبة أبي الحسن علي بن أبي طالب (عليه السلام) التي حدثت في الشهر نفسه. والأصل في تركيب الجملة (أردت بلوى أبي حسنِ أبا حسنٍ)، فقدم المفعول به على الفاعل (بلوى) المؤنثة المرفوعة بالضمة المقدرة، ودلتْ على فاعليتها تاء التأنيث المتصلة بالفعل أردتْ.

3- عارض تقديم شبه الجملة

ذكر ابن هشام أنّ المقصود بشبه الجملة : الظرف والجار والمجرور، وهما يتعلقان بالفعل، أو الاسم، أو الحرف[86]. وقال الدكتور محمد الأنطاكي : ((نعني بشبه الجملة الظرف أو نائبه المنصوبين على الظرفية – ظرفي الزمان والمكان – والجار الأصلي مع مجروره. وقد يُطلق

على الاثنين اسمٌ واحد هو: الظرف))[87]، ويتابع أنّ لهذا الإطلاق سببين: الأول : أنّ كثيرًا ما يستعمل الجار والمجرور في مكان الظرف ومعناه، إذ يستوي في اللغة العربية أن تقول: (سافرتُ في المساء) وأن تقول: (سافرتُ مساءً)، وكذلك أن تقول (جلستُ فوقَ الأرض)، (جلستُ على الأرض). والسبب الثاني: أنّ العربية تعامل كلًا من الظرف والجار والمجرور معاملةً واحدة في أكثر الأحيان؛ لأنّها تتسع فيهما ما لا تتسعهُ في غيرهما، فتفصل بهما بين أشياء لا تُجيز الفصل بينهما بغيرهما[88].

أمّا سبب تسميتها بشبه الجملة يقول الدكتور فخر الدين قباوة: ((وإنّما سميت بذلك؛ لأنّها مركبة كالجمل، فهي تتألف من كلمتين أو أكثر، لفظًا أو تقديرًا، فهي غالبًا ما تدل على الزمان والمكان. وإن تعلقت بكونٍ محذوف دلت على ضمير مستتر أيضًا، فكانت كالجمل في تركيبها ولهذا فهي تُغني عن ذكر الجملة وتقوم مقامها))[89]. وقيل لأنّها مترددةٌ بين المفردات والجمل، فهي ليست من هذه ولا هذه، فتتعلق مرة بالفعل فتدل على جملة، وأُخرى بالاسم فتدل على مفرد، ولمّا كانت أكثر تتعلق بالفعل وتدل على الجملة كانت أشبه بالجملة من المفرد[90].

إنّ الأصل في رتبة شبه الجملة التأخر عن العامل، قال سيبويه: ((باب ما ينتصب من الأماكن والوقت؛ وذلك لأنّها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها فانتصب لأنهُ مرفوع فيها ومكونٌ فيها، وعمل فيها ما قبلها))[91].

فحكم الظرف أن يأتي بعد عامله، وكذلك الجار والمجرور قياسًا عليه؛ لأنّ كليهما يفتقرُ إلى عامل ولهما الحكم نفسه[92]. ويجوز أن تتقدم شبه الجملة على متعلقها؛ لتحقيق معانٍ وأغراض يقصدها المتكلم لتلائم المعنى الذي يريده، منها العناية والاهتمام والتخصيص[93].

ومن مواضع تقديم شبه الجملة في ديوان اختبار العارف:

أ- تقديم شبه الجملة على الفعل: ومما جاء على ذلك قوله:

كلُّ شيءٍ لَـكَ بَعدًا ينْتَهي ولِشيءٍ يُنكِرُ الوهمُ انتهاكا[94]

فقد قدّم الشاعر شبه الجملة من الجار والمجرور(لك) والظرف(بعدًا) المتعلقة بالفعل (ينتهي) عليه، فالشاعر هنا يخاطب الله ويتوسل إليه، فتقديم الجار والمجرور أفاد التخصيص، فالشاعر في هذا البيت يدعو الله (عز وجل) ويقرّ بقدرته، فهو الوحيد الذي يملك كل شيء في هذا الكون،

وكل شيءٍ ينتهي إليه، وتقديم الظرف للإشارة إلى الخاتمة والمصير بأنّ كل شيء بعد ذلك ينتهي إليه تعالى، فهو أمرٌ مختصٌ به سبحانه ولا يشاركه به أحدٌ.

وقوله:

في مصرعِ ابن محمدٍ خَفَقَتْ شُهُبُ الحِمى وتمَزّقَ الجِلدُ[95]

فقد قدّم الشاعر شبه الجملة من الجار والمجرور (في مصرعِ ابن محمد) على الفعل (خفقَ)؛ لإظهار الحسرة والتفجع ولاهتمام الشاعر بالمتقدم وتعظيم أمره وهو مصرع الإمام الحسين (عليه السلام)، فهو أمرٌ عظيم لدرجة أنّ الشهب ذات الحرارة العالية خفقت له وتمزق الجلد بها.

وقوله:

كأنّ زَفافَهُ والشَّمعُ يُجلى نجومٌ حولَ بدرٍ تستديرُ[96]

فقد قدَّم الشاعر شبه الجملة الظرفية (حول بدرٍ) على الفعل (تستديرُ)؛ لاهتمام الشاعر وعنايته بوصف من مدحهم بأنّهم كالنجوم حول البدر يدورون، فسمحت له المرونة التي تتمتع بها شبه الجملة داخل التركيب اللغوي في التقديم؛ لأن ((العرب تتسع في الظرف والجار والمجرور ما لا تتسع في غيرهما))[97]

ومهما كان سبب التقديم في شبه الجملة على الفعل فهو يعد عارضًا في تركيب الجملة وخروجها عن الأصل الذي وضعت فيه؛ لأن رتبتها بعد العامل فيها لا قبله.

ب: عارض تقديم شبه الجملة على الفاعل:

ومنه قوله:

يَنمو لَكَ الحَمْدُ الَّذي أنْهى الثناءَ إلى مَصارِهِ
خَضَعَتْ لِعِزِكَ عِزةُ الـ ـغْيانِ بِالجَبَروتِ فارِه[98]

فقد قدّم شبه الجملة من الجار والمجرور (لكَ، لعزِكَ) على الفاعل(الحمدُ، عزةُ الطغيان) ؛للتخصيص ولبيان المعنى وعدم الاخلال به، وقد أجاز النحويون الفصل بين الفعل ومعمولاته، شرط أن يكون تامًا أي : إذا ذُكر يجب أن يحصل به فائدة، أو يتم به المعنى المطلوب من غير خفاء أو لبس[99]، والمعنى الذي أفاده تقديم شبه الجملة هنا تخصيص الحمد والعزة لله فقط دون

غيره، وأيضًا لو أخَّر شبه الجملة لأصبحت (ينمو الحمد لك الذي) فهنا سيفسد المعنى وسيصبح (الذي) صفة لشبه الجملة وليس للحمد، وكذلك البيت الثاني، فكان التقديم للمحافظة على المعنى وعدم فساده.

ومن الشواهد تقديم شبه الجملة على الفاعل قول الشاعر:

طَـحَنَتْ بِأضلعهِ الخُيولُ ودائِعًا يهدي الوَرَى بِعُلُومِها العَلّامُ[100]

فقد قدم شبه الجملة من الجار والمجرور(بأضلعه) على الفاعل(العاديات) في البيت الأول، و (بأضلعه) على الفاعل (الخيولُ) في البيت الثاني؛ لاهتمام الشاعر بالمتقدم والعناية به وهو أضلع الإمام الحسين (عليه السلام) التي طحنتها الخيول، وكذلك حصل التقديم في الشطر الثاني (بعلومها) على الفاعل(العلّام).

وفي هذا البيت خالف الشاعر الرتبة الأصلية في الجملة فقد قدم شبه الجملة المتعلقة بالفاعل عليه مرتين، وكذلك قدم المفعول به (الورى) على الفاعل (العلام)، من أجل تحقيق الدلالات التي أرادها، وأن مخالفة الأصل يعد عارضًا في تركيب الجملة الفعلية.

ج ـ عارض تقديم شبه الجملة على المفعول به ومنه قوله :

رجالًا شَرَوا بالهُدى أنْفُسًا بها انْتَظَمَتْ حُـجَجُ المَرْجِعِ[101]

فقد قدّم الشاعر شبه الجملة من الجار والمجرور(بالهدى) على المفعول به (أنفسًا)، للاهتمام بالمتقدم الذي يقصد به الدين الاسلامي ونصرته، فهؤلاء الرجال هم أصحاب الامام الحسين (عليه السلام) الذين باعوا أنفسهم من أجل نصرة الدين الاسلامي، الذين لولا تضحيتهم مع إمامهم لما انتظم الدين، ويبدو أيضًا أن التقديم أفاد التشويق لمعرفة ما الذي باعوه مقابل الهدى ليتمكن في ذهن السامع، وهم من يمثلهم قوله تعالى: ((وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرضاتِ الله))[102].

وقوله:

يُرتِلُ في السِّنانِ لِكُلِّ واعٍ كِـتابَ اللهِ ترتيـلًا صحيحـا[103]

فقد قدّم الشاعر شبه الجملة (في السنانِ لكل واعٍ) على المفعول به (كتابَ اللهِ)؛ لاهتمامه في بيان الصورة التي كان فيها رأس الإمام الحسين (عليه السلام) وهو يرتل القرآن الكريم، وتوكيد المعنى باستعمال حرف الجر (في) التي تفيد التغلغل في الظرفية ، فقد كان رأسه مقطوعًا متغلغلًا في نصل الرمح الحاد ومع ذلك فهو يرتل كتاب الله ترتيلاً واضحًا صحيحًا لمن يعي ذلك وكأنّه غير مقطوع .

الخاتمة :

1- كان التقديم والتأخير طاغيًا في الديوان، فقد ورد بكثرة عند الشاعر، وهو على أقسام وأشكال متنوعة، أثبتناها في متن البحث بعد استقراء للديوان، وحاولنا تلمس الدلالات التي من ورائها لجأ الشاعر إلى تقديم عنصر وتأخير آخر، فلم يكن ذلك اعتباطًا بل يكمن خلفه إدراك من الشاعر ووعي منه للتعبير البليغ والتأثير في المتلقي

2- استثمر الشاعر أنماط التقديم والتأخير في الجملتين (الاسمية، والفعلية)، ومن أبرز تلك الأنماط: تقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم خبر الأفعال الناسخة على اسمها، وتقديم خبر الحروف الناسخة على اسمها، تقديم المفعول به على الفعل، تقديم المفعول به على الفاعل، تقديم شبه الجملة المتعلقة بالفعل عليه، تقديم شبه الجملة على الفاعل، تقديم شبه الجملة على المفعول به، وقد كان أكثر هذه الأشكال ورودًا في الديوان هو تقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم خبر ليس على اسمها.

3- أماط البحث اللثام عن الدلالات والمعاني التي دعت الشاعر إلى اللجوء لعارض التقديم والتأخير وهي: الاهتمام بالمتقدم والعناية به، التشويق إلى ذكر المتأخر، التخصيص، التعظيم، التشريف والتكريم، وقد كانت دلالة الاهتمام بالمتقدم الأكثر ورودًا في الديوان.

4- يميل الشاعر أحيانًا إلى التركيب الملائم لجو الغرض العام من القصيدة، فمثلًا في قصائد المدح يلجأ الشاعر إلى التقديم والتأخير لجذب انتباه المتلقي لما سيقوله في وصف ممدوحه وذكر مناقبه، فالشاعر لا يريد أن يمر كلامه مرور الكرام على مسامع سامعيه، بل يريد جذب انتباههم لتلك الصفات التي ينماز بها ممدوحه دون غيره. والحال نفسه في الأغراض الأخر.

الهوامش:

[1]) تهذيب اللغة للأزهري: 1/ 289.
[2]) الكتاب: 1/ 25.
[3]) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 1/ 179.
[4]) دلائل الإعجاز: 1/ 85.
[5]) الكتاب: 1/ 34.
[6]) ينظر: الخصائص: 2/ 362.
[7]) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 295.
[8]) دلائل الإعجاز: 1/ 134.
[9]) البرهان في علوم القرآن: 3/ 233.
[10]) بحوث بلاغية: أحمد مطلوب: 41.
[11]) الإكسير في علم التفسير لنجم الدين الطوفي: 164.
[12]) ينظر: دلائل الإعجاز: 1/ 134- 135.
[13]) سورة فاطر: 28.
[14]) ينظر : دلائل الاعجاز: 1/ 135.
[15]) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: 223.
[16]) ينظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي: علي أبو المكارم: 233.
[17]) ينظر: المصدر نفسه: 233
[18]) ينظر: الأشباه والنظائر: 1/ 242 - 243 - 246.
[19]) ينظر: في بناء الجملة محمد حماسة: 124- 125.
[20]) الكتاب: 1/ 34.
[21]) سورة الفاتحة: 5.
[22]) ينظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز للعلوي: 2/ 66.
[23]) سورة الأنبياء: 97.
[24]) الطراز: 2/ 69.
[25]) سورة الرعد: 18.
[26]) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: 3/ 259.
[27]) ينظر: شرح الرضي على الكافية:1/ 229، همع الهوامع : 1/ 329.
[28]) ينظر: المساعد لابن عقيل: 1/ 220.
[29]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 56- 57، ارتشاف الضرب : 3/ 1108.
[30]) ينظر شرح المفصل : 1/ 235.
[31]) ينظر: شرح الرضي: 1/ 226.
[32]) ينظر: حاشية الخضري : 1/ 196.
[33]) الكتاب : 2/ 127.
[34]) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 2/ 457.
[35]) شرح التسهيل: 1/ 296.
[36]) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 296.
[37]) الديوان: 1/ 150.
[38]) سورة الكهف: 88.
[39]) الديوان: 1/ 384.
[40]) الديوان: 1/ 494.
[41]) ينظر: لسان العرب: 2/ 413.
[42]) ينظر: المصدر نفسه: 13/ 109.
[43]) ينظر: الديوان: 1/ 492 (مناسبة القصيدة).
[44]) المصدر نفسه: 1/ 181.
[45]) المفصل في صنعة الاعراب: 1/ 215.
[46]) ينظر: المساعد في تسهيل الفوائد: 1/ 248، همع الهوامع: 1/ 408.

[47]) ينظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: 1/ 226، شرح التصريح: 1/ 183- 184.
[48]) ينظر: شرح التصريح: 1/ 184.
[49]) ينظر: شرح التسهيل: 1/ 349- 350، حاشية الصبان: 1/ 342.
[50]) الخصائص: 2/ 382.
[51]) شرح المفصل: 4/ 367- 368.
[52]) الديوان: 195/1.
[53]) الديوان: 2/ 165.
[54]) المصدر نفسه: 2/ 210.
[55]) ينظر: اللمع في العربية: 1/ 41.
[56]) ينظر: شرح المفصل: 1/ 254.
[57]) ينظر :شرح المفصل: 255/1.
[58]) ينظر: شرح قطر الندى: 162، شرح ابن عقيل: 1/ 348.
[59]) الديوان: 1/ 199.
[60]) المصدر نفسه: 2/ 200.
[61]) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: 1/ 278.
[62]) ينظر: شرح التصريح: 1/ 412، اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: 1/ 321.
[63]) الكتاب: 1/ 80- 81.
[64]) همع الهوامع: 2/ 8.
[65]) الأصول في النحو: 2/ 228.
[66]) سورة البقرة: 87.
[67]) ينظر: شرح التصريح: 1/ 418.
[68]) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 2/ 172.
[69]) الايضاح في علوم البلاغة: 2/ 162.
[70]) الديوان: 1/ 145.
[71]) المصدر نفسه:2/ 210.
[72]) ينظر: دلائل الإعجاز: 153.
[73]) ينظر: المصدر نفسه: 155.
[74]) ينظر: شرح المقرب لعلي فاخر: 1/ 129.
[75]) ينظر: الخصائص: 1/ 298.
[76]) ينظر: المقرب لابن عصفور: 1/ 78-79، ارتشاف الضرب: 3/ 1348ومابعدها ، الأشباه والنظائر: 3/ 138.
[77]) سورة البقرة: 124.
[78]) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح: 334/1.
[79]) ينظر: الايضاح في علوم البلاغة: 1/ 207.
[80]) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 1/ 322.
[81]) الديوان: 1/ 156.
[82]) الإيضاح في علوم البلاغة: 2/ 162.
[83]) الديوان: 1/ 493.
[84]) الجمل في النحو للزجاجي:24، و ينظر: همع الهوامع: 1/ 161.
[85]) الديوان: 2/ 355.
[86]) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 566.
[87]) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: 3/ 374.
[88]) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 375.
[89]) اعراب الجمل وأشباه الجمل: 271.
[90]) ينظر: اعراب الجمل وأشباه الجمل: 273.
[91]) الكتاب: 1/ 403.
[92]) ينظر: رتبة شبه الجملة في الكلام العربي: مصطفى محمد اسماعيل: 318، مجلة الدراسات التربوية والإنسانية ـ جامعة دمنهور ـ المجلد العاشر ـ العدد الثالث.
[93]) ينظر: معاني النحو للسامرائي: 3/ 105.

[94]) الديوان: 1/ 117.
[95]) الديوان: 1/ 148.
[96]) المصدر نفسه: 2/ 210.
[97]) همع الهوامع: 1/ 432.
[98]) الديوان: 1/ 122.
[99]) ينظر: النحو الوافي: 1/ 478.
[100]) الديوان: 1/ 263.
[101]) المصدر نفسه: 1/ 136.
[102]) سورة البقرة: 207.
[103]) الديوان: 1/ 156.

المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان رجب، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ- 1998م.

2- الأشباه والنظائر في النحو: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ - 1990م.

3- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج(ت: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت، د.ت.

4- إعراب الجمل وأشباه الجمل: فخر الدين قباوة، دار القلم العربي ـ حلب، ط5، 1409هـ - 1989م..

5- الإكسير في علم التفسير في أصول وقواعد تفسير القرآن الكريم: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي (ت710هـ)، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1430هـ - 2009م.

6- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات كمال الدين الأنباري(ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ - 2003م.

7- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري(ت: 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

8- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع: الخطيب القزويني محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد(ت: 739هـ)، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1424هـ - 2003م.

9- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية، ط1، 1376هـ - 1957م.

10- بحوث بلاغية: أحمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلمي بغداد، ط1، 1417هـ - 1996م.

11- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت370هـ)،تحقيق: محمد عوض مرعب، دار احياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م.

12- الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري(ت179هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ-1995م.

13- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: الشيخ محمد الخضري (ت1287هـ)، شرحها وعلّق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1426هـ - 2005م.

14- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أب العرفان محمد بن علي الصبان(ت1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1417هـ-1997م.

15- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني(ت: 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتب، ط4، د.ت.

16- دلائل الإعجاز في علم المعاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت: 471هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م.

17- شرح ابن عقيل: ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت: 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400هـ - 1980م.

18- شرح التسهيل: الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1410هـ -1990م.

19- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري(ت: 905هـ) دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م.

20- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي(ت: 686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس - بنغازي، ط2، 1996م.

21- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن محمد جمال الدين ابن هشام(ت: 761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق.

22- شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف أحمد بن محمد جمال الدين ابن هشام(ت: 761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ.

23- شرح الكافية الشافية: ابن مالك(ت672هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1402هـ - 1982م.

24- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المزربان (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط1، 2008م.

25- شرح المفصل: أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت643هـ)، قدّم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م.

26- شرح المقرب لابن عصفور الأشبيلي الأندلسي(ت669هـ)، الدكتور علي محمد فاخر، ط1، 1414هـ- 1994م.

27- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي، الملقب بالمؤيد بالله(ت:545هـ)، المكتبة العصرية- بيروت، ط1، 1423هـ.

28- الظواهر اللغوية في التراث النحوي: علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007م.

29- بناء الجملة العربية: محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م.

30- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات الصرفي ـ التركيبي: أحمد المتوكل، دار الأمان للنشر والتوزيع ـ الرباط، د.ت.

31- كتاب سيبويه ،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة- ط1، 1408هـ - 1988م.

32- لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(ت: 711هـ)، دار صادر- بيروت ـ ط3، 1414هـ.

33- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ (ت:720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية- ط1، 1424هـ - 2004م.

34- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية- الكويت، د.ت.

35- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير(ت 673هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة، د.ت

36- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1422هـ.

37- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي ـ بيروت، د.ت.

38- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهاشمي(ت769هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق،ط1، 1402هـ- 1982م.

39- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، ط2، 1423هـ - 2003م.

40- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: الإمام أبو محمد عبدالله بن يوسف جمال الدين، هشام الأنصاري(ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ايران - طهران، ط1، د.ت.

41- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تحقيق: د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993.

42- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982م.

43- المقرب: ابن عصفور الأشبيلي(ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ - 1972م.

44- النحو الوافي مع ربطة بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة: عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط3، 1966م.

45- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوقيفية- مصر، د.ط.

المجلات:

1- رتبة شبه الجملة في الكلام العربي: مصطفى محمد اسماعيل - مجلة الدراسات التربوية- جامعة دمنهور- المجلد العاشر - العدد الثالث.